

مراجعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2015-2020

في الوقت الحالي، يتم إجراء دورة المراجعة الثانية لتطبيق الدول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. في السنوات الخمس المقبلة، ستقوم جميع الدول بإجراء مراجعة داخلية ومراجعة الأقران بشأن إطاراتها وإجراءاتها القانونية المتعلقة بمنع الفساد لمعرفة ما إذا كانت تستوفي المعايير التي نصت عليها الاتفاقية. وهي فرصة للحدث على تحسين تنفيذ المادة 9، ولتحسين التعاون بين الدول، والمجتمع المدني، والمؤسسات التجارية.

الجدول الزمني للمراجعة الخاص بالدول متوفر في:
[/unodc.org/unodc/en/corruption/implementation-review-mechanism.html](http://unodc.org/unodc/en/corruption/implementation-review-mechanism.html)



ائتلاف المجتمع المدني الخاص باتفاقية
الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الموقع الإلكتروني

uncaccoalition.org

عنوان البريد الإلكتروني

info@uncaccoalition.org

[@uncaccoalition](https://twitter.com/uncaccoalition)

facebook.com/uncacc

ARTICLE 19

الدفاع عن حرية التعبير والمعلومات

العنوان: ARTICLE 19

Free Word Centre

Farringdon Road 60

London EC1R 3GA

article19.org

2500 7324 20 +44

0566 7490 20 +44

info@article19.org

[@article19org](https://twitter.com/article19org)

facebook.com/article19org

الموقع الإلكتروني

هاتف

فاكس

عنوان البريد الإلكتروني

الشراء العام يتطلب معلوماتٍ عامّة

ويُقدّر الإنفاق العالميّ السنويّ على المشتريات العامّة بما يلي:

9.5
تريليونات
دولار
أمريكي

ويُقدّر أن 10-25% من ميزانيات المشتريات في جميع أنحاء العالم يضيع على الاحتيال أو الفساد؛ ويعني هذا خسارة ملياراتٍ كل عام.



25% من الإنفاق الحكوميّ العالميّ وحوالي 20% من إجمالي الناتج المحليّ العالمي.



من المُفترض أن توفّر المشتريات العامّة احتياجات المواطنين، وبالتالي يجب أن تخضع للمساءلة أمام الجمهور. إنَّ الوصول إلى المعلومات هو مفتاح هذه المسألة.

ما أهميّة المعلومات المتعلقة بالمشتريات العامّة؟

ويتيح الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمشتريات العامّة للمجتمع المدني أن يكون بمثابة رقابة مؤثّرة على النُظُم الحكوميّة، وأن يُقدّم توصياتٍ من أجل التغيير، وأن يجلب هذا المجال الحاسم حيث يلتقي القطاعان العام والخاص تحت رقابة عامّة أفضل.



كيفية تحسين عملية الشراء من خلال المعلومات والمشاركة



1 المشتريات العمومية الإلكترونية

تستخدم المشتريات العمومية الإلكترونية تقنيات المعلومات والاتصالات لتبسيط عملية الشراء، وإتاحة المعلومات المتاحة للجمهور بشأن تقديم العطاءات، والوثائق، والقرارات، والعقود. ووفقاً للبنك الدولي، اعتمدت أغلبية كبيرة من الدول نُظُم المشتريات الإلكترونية. يُشجع قرار مؤتمر الدول رقم 7/6 الأطراف على إنشاء منصات إلكترونية لتوزيع المعلومات المتعلقة بالمشتريات العامة وتقديم العطاءات. ومع ذلك، تختلف عملية التنفيذ:

• 122 دولة تقوم بنشر إعلانات الإرساء عبر الإنترنت

• 74 دولة تقوم بنشر خطط الشراء عبر الإنترنت

• 97 دولة تقوم بنشر وثائق تقديم العطاءات

• 102 دولة تقوم بنشر قرارات الاستئناف، و86 دولة تقوم بنشرها إلكترونياً

2 سجلات الملكية النفعية

إنّ توفر المعلومات العامة حول المالكين الحقيقيين من المتعاقدين والمتعاقدين الخارجيين يقوم بعرقلة إساءة استخدام عمليّات المشتريات العامة لتحقيق مكاسب خاصّة. ويتيح تسجيل الملكية النفعية الفرصة للسلطات والمجتمع المدني لممارسة رقابة أفضل ومنع الفساد الذي ينشأ عن استخدام الشركات الوهميّة وردعه.

3 موثيق النزاهة

إنّ موثيق النزاهة هي اتفاقيّات بين هيئّة حكوميّة تُعلن عن مناقصة وبين الشركات التي تقدّم لها العطاء بأنها ستمتنع عن الممارسات الفاسدة طوال فترة العقد. وتشتمل هذه الموثيق على التزامات محدّدة للحفاظ على الشفافية ومنع الفساد، والتي تكون أعمق من الشروط المعتادة لقوانين المشتريات العامّة. ويقوم نظام رصد مستقل، يُدار عادةً بواسطة منظمة من منظمات المجتمع المدني، بالإشراف على العملية.

4 التعاقد المفتوح

يُعدّ التعاقد المفتوح وسيلةً جديدةً لتحويل المشتريات العامّة من خلال تحسين البيانات، والتحليل، والمشاركة مع الشركات والمجتمع المدني. ويتضمن ذلك:

• الإفصاح عن البيانات والوثائق المتعلقة بتخطيط العقود العامّة، وشرائعها، وإدارتها؛

• والانخراط مع مستخدمي المعلومات العموميين والتجاربيين، والتصرّف حيال الملاحظات المتلقاة.

5 الرصد الاجتماعي

ويشتمل الرصد الاجتماعي على بدء رصد المجتمع المدني لعملية المشتريات العامّة من مرحلة مبكرة جدّاً وحتى تنفيذ العقد. وهذا يزيد من فعالية عملية المشتريات ومساءلتها، وبالتالي يعزّز الثقة في المؤسسات الحكوميّة.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) — المعيار العالمي

تقتضي المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن تقوم جميع الدول الأطراف البالغ عددها 183 دولة بوضع نُظُم للمشتريات العامّة تتسم بالشفافية، والقدرة التنافسيّة، والموضوعية عند منح العقود. كما يجب على الحكومات نشر معلومات عامّة حول إجراءاتها، ومناقصاتها المعلّقة، وعقودها الممنوحة.

